نشاط الشركة، وندلّل على ذلك بما يلي:

○ في ٦/٤/١٩٨٠، اقتلعت الجرّافات الاسرائيلية خطوط الضغط العالي في منطقة باب المغاربة وبيت لحم ومنطقة شرفات.

○ زرعت الشركة القطرية عمود كهرباء في منطقة التلة الفرنسية وأخرجت من الارض خط ضغط عال، وقامت بعمل تمديدات خطوط أرضية في منطقة امتياز الشركة في جبل المكبر.

○ منعت السلطات الاسرائيلية الشركة من تشغيل المولّدات الاربعة التي بحوزتها في كل من اريحا ورام الله لتقوية الطاقة الكهربائية في المدينة، ورفضت السماح للشركة بشراء مولّدات جديدة وتمديد خطين كهربائيين في منطقة بيت لحم. كما قامت السلطات الاسرائيلية بتزويد القرى الواقعة في منطقة امتياز الشركة بمولّدات خاصة، وتوزيع بيانات على المشتركين اليهود تطالبهم بعدم دفع اثمان الكهرباء الى الشركة العربية، بل لحساب الشركة القطرية الاسرائيلية، وذلك خلال العام ١٩٨٠.

○ تمكّنت الشركة من الحصول على مبلغ تسعة ملايين دينار أردني من اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم ميزانيتها، ولشراء مولّدات جديدة، ولتغطية نفقات انارة ١٢٠ قرية عربية في منطقة امتياز الشركة، وذلك في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦[٣١]. وعلى الرغم من ذلك، أقدمت السلطات الاسرائيلية على الاستيلاء على مكاتب الشركة ومستنداتها ومحتويات خزائنها وحسابات الشركة في المصارف وصادرتها. واستصدرت حكماً من المحكمة الاسرائيلية في ١٨ نيسان (ابريل) ١٩٨٦ يقضي بالحجز على أموال وممتلكات الشركة وبيع عقاراتها، لكنها امتنعت عن التنفيذ، بعد ذلك، بسبب الاضراب الذي قام به عمّال الشركة العربية، الذين اعتصموا في مكاتب الشركة احتجاجاً على اقتحام الشرطة الاسرائيلية لمكاتب الشركة[٣٢].

○ توصّلت الشركة الى اتفاق مع وزارة الطاقة الاسرائيلية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٦ يقضي بتنازل الشركة العربية عن امتيازها في تزويد المستوطنات اليهودية بالطاقة الكهربائية مقابل تمديد فترة الامتياز عشر سنوات أخرى. بذلك تخلّت الشركة عن ٣٠ بالمئة من مساحات امتيازها، والتي تستهلك أكثر من ٧٠ بالمئة من الطاقة الكهربائية للشركة. وفي التاسع من آب (اغسطس) ١٩٨٧ قرّر مجلس الوزراء الاسرائيلي تمديد مدة امتياز الشركة في المستوطنات اليهودية. وقد أثار ذلك القرار استنكار نقابة عمّال الشركة والعمّال الذين اعلنوا الاضراب عن العمل بتاريخ ١٠/٨/١٩٨٧، وأصدروا بياناً جاء فيه: «ان قرار السلطات الاسرائيلية مبنيّ على خلفية سياسية تهدف الى تدمير المؤسسات الوطنية الفلسطينية، وتكريس واقع ضمّ مدينة القدس، واعطاء السلطة المحتلة حق السيادة على الاراضي المحتلة؛ وانه يعرض نصف عمّال الشركة للفصل، ويعرّض النصف الآخر لتقليص رواتبهم وضرب مكتسباتهم التي حققوها»[٣٣].

ونرى، من جانبنا، ان قرار السلطات الاسرائيلية يفتقر الى المشروعية، لأن منح الامتياز وتعديله والغاءه من اختصاص الدولة صاحبة السيادة على الاقليم، والتي لا تتمتّع بها السلطة المحتلة. كما ان اقرار الشركة بحق سلطات الاحتلال في تعديل الامتياز يعتبر اقراراً بالسيادة الاسرائيلية على القدس العربية وسائر مناطق الامتياز.

الآثار المترتبة عن الاستيطان

كان الاستعمار الاستيطاني، ولا يزال، منطلقاً مركزياً في الفكر الصهيوني الى اقامة الدولة